احتدام المعركة القضائية بين أبل وإيبك

قضية تؤثر على اقتصاد التكنولوجيا ومنصاته

انطلقت المعركة القضائية بين إيبك غيمز، ناشرة لعبة الفيديو الشهيرة "فورتنايت" ضد شركة أبل التي تتهمها بممارسات مانعة للمنافسة وإساءة استخدام الهيمنة على نظام تشغيل الهاتف المحمول في وقت تتزايد فيه مخاوف خبراء من تأثير القضية على اقتصاد التكنولوجيا برمّته وعلى منصاته التي يستخدمها المليارات من البشر.

سان فرانسيسكو (الولايات المتحدة)- بدأت محكمة في كاليفورنيا النظر في الدعوى المقدمة من "إيبك غيمز"، ناشرة لعبة الفيديو الشهيرة "فورتنايت" ضد شركة "أبل" وسط متابعة إعلامية واسعة، وستشهد على مدى ثلاثة أسابيع اتهامات متبادلة بالاحتكار والجشع، وهي قضية ستترك أثرًا على اقتصاد التكنولوجيا برمّته وعلى منصاته التي يستخدمها المليارات.

وقالت وكيلة "إيبك" المحامية كاثرين فورست في مداخلتها الأولية التي تابعها المئات من الأشخاص بواسطة أجهزتهم الهاتفية "سنثبت من دون لبس أن أبل تمارس احتكارًا".

واعتبرت فورست أن متجر "آب ستور" للتطبيقات الذي يشكل الممر الإلزامي لتنزيل التطبيقات على أجهزة "أيفون" و"آي باد"، يعمل بطريقة أشبه بـ"حديقة مسوّرة".

وتشير هذه الاستعارة الانتقادية إلى المنظومات التي أنشأتها شركات التكنولوجيا العملاقة وتتحكم بها، إذ يمكنها أن تضع القواعد لها، وتعطي الأفضلية فيها لمنتجاتها الخاصة، وإيقاع المستخدمين والمطورين الذين ليس لديهم بديل إذا كانوا يريدون دخول هذه السوق.

واعتبرت المحامية فورست أن "الزهرة الأكثر شيوعًا في هذه الحديقة المسوّرة هي نبتة صائد الذباب" اللاحمة. ورأت المحامية أن "إيبك" كانت "لتوفر المزيد من الابتكار والأسعار الأفضل للمستهلكين لولا إساءة استخدام الوضع المهيمن".

واستشهدت المحامية برسالة إلكترونية من أحد نواب الرئيس في "أبل" إدي كيو إلى رئيسه تيم كوك عام 2013 اعتبر فيها أن "جعل الزبائن يستخدمون متاجرنا آي تيونز وآب ستور وآي بوكستور هو أفضل وسيلة لدفعهم إلى أن يدمنوا المنظومة".

ومع أن عشاق "فورتنايت" ليسوا ملزمين باللعب على جهاز يحمل علامة "أبل" التجارية، رأى رئيس "إيبك" تيم سويني أن "أبل" أجبرت شركته إما على الموافقة على شروط غير مواتية أو فقدان إمكان ولوج هذه السوق.

كاثرين فورست

سنثبت من دون لبس أن شركة أبل تمارس احتكارا

وقال سويني للقاضية إيفون غونزاليز روجرز إن فورتنايت "تمتد إلى ما هو أبعد من ألعاب الفيديو. من الضروري أن يكون ممكنًا تضمين مستخدمي آي فون المليار وأكثر قليلًا".

ومن المتوقع أن يحضر رئيس "أبل" تيم كوك جلسات المحاكمة التي تُعقد في مدينة أوكلاند القريبة من سان فرانسيسكو.

وفي أغسطس الماضي، عمدت "أبل" إلى استبعاد "فورتنايت" من "آب ستور" بحجة خرقها العقد، مباشرة بعد محاولة "إيبك غيمز" الالتفاف على نظام الدفع في نظام "آي.أو.أس" لتجنب العمولة البالغة 30 في المئة التي تفرضها "أبل" على المبيعات.

وقال تيم سويني "أردت أن يرى العالم أن أبل تمارس سيطرة كاملة على الوصول إلى كل البرامج" عبر أجهزتها المحمولة. إلا أن وكيلة "أبل" المحامية كارن دَن اعتبرت أن المجموعة لا تمارس احتكارًا أكثر مما يفعل "متجر بقالة"، متهمة "إيبك" بالجشع.

وشددت على أن "أبل لم تنشئ منظومة آمنة لاستبعاد أحد، بل لدعوة المطورين".

واعتبرت أن فوز "إيبك" بالدعوى يعني للمستهلكين والمطورين "أمانًا أقل، وخصوصية أقل، وموثوقية أقل، وخيارات أقل، ونوعية أقل. كل تلك الأمور التي تحميها قوانين مكافحة الاحتكار".

ورأى المحلل في "ودبوش سيكيوريتيز" دان آيفز أن "'إيبك' ستستفيد من قاعدة مستخدميها الضخمة التي لا مثيل لها لتوليد الدعم عبر الشبكات الاجتماعية"، إذ يبلغ عدد المسجلين في "فورتنايت" في كل أنحاء العالم نحو 350 مليون لاعب.

لكنه لاحظ أن دفاع "أبل" معتاد على مثل هذه المعارك ولم يمنَ بأي فشل منذ سنوات. وتوقع آيفز فوز المجموعة "ما سيعزز قبضتها على متجر التطبيقات والمدفوعات".

ومع الطعون والاستئنافات، يمكن أن تستمر المعركة لسنوات. لكنها قد تؤثر أيضًا على النقاش الحالي حول قانون المنافسة.

ومن المقرر أن تستغرق المحاكمة ثلاثة أسابيع. ولكن مع الاستئنافات وسبل الانتصاف، يمكن أن يستمر النظر فيها سنوات، لكن حجج كلا المجموعتين ستؤثر على النقاش الراهن في شأن حق المنافسة.

وقال أستاذ الحقوق في جامعة بيركلي تيجاس ناريتشانيا "إذا فازت 'إيبك' وحصلت على إقرار بأن قواعد أبل مخالفة لقوانين مكافحة الاحتكار، فسيتعين على أبل صوغ قواعد جديدة".

وتوقع أن تكون لأي تطور من هذا النوع ارتدادات "على القطاع برمته".

ويعمل عدد من الجهات الأميركية الناظمة المتخصصة في مكافحة الاحتكار على التحقيق في ممارسات شركة "أبل"، وكذلك ممارسات منصة التجارة عبر الإنترنت "أمازون" التي تعتبر هي الأخرى طرفًا وحكمًا.

مسقط تسلم جهاز الاستثمار قيادة خطط التنمية الزراعية

مسقط - أعلن جهاز الاستثمار العُماني بدء الخطوات التمهيدية لتولي إدارة مشروع زراعة المليون نخلة، وذلك في ظل توجهات الحكومة لتعزيز الأداء وتحقيق الاستدامة المالية وتعظيم الإيرادات تماشيا مع رؤية عُمان 2030.

ويسعى الجهاز بالتعاون مع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه إلى تعظيم الفائدة من هذا المشروع عبر تحقيق القيمة الاقتصادية له،

عبدالسلام المرشدي

جهاز الاستثمار العماني يدرك مسؤولية إدارة هذا المشروع

وإسهامه في تعزيز الأمن الغذائي للسلطنة، وإيجاد فرص الشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى تمكين المزارعين من تأدية دور رئيسي فيه.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية لعبدالسلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني قوله إن "الجهاز يدرك المسؤولية المُلقاة على عاتقه بتوليه إدارة هذا المشروع عبر الشركة العُمانية للاستثمار الغذائي القابضة".

وتعد الشركة هي الذراع التنفيذية للأمن الغذائي التي تمتلك الخبرة الكافية والمنظومة المتكاملة والكوادر المؤهلة في إدارة أصول ومرافق عالمية المستوى في العديد من الصناعات الغذائية وعبر مختلف مراحل سلسلة التوريد، مؤكدا أن ذلك سيمكّن الجهاز بشكل أكبر من لعب دوره بالإسهام في تحقيق أولويات السلطنة للتنويع الاقتصادي، وتمكين القطاع الخاص وتحفيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقال سعود بن حمود الحبسي وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه إن تكليف جهاز الاستثمار العُماني بإدارة مشروع

زراعة المليون نخلة من شأنه إحداث نقلة نوعية في القطاع الزراعي بالسلطنة.

ومن المنتظر أن تتكامل عمليات الوزارة كمنظم ومشرف على القطاع من جهة والشركة العُمانية للاستثمار الغذائي القابضة من جهة أخرى مع كل من شركات القطاع الخاص والمزارعين من أجل الارتقاء بزراعة النخيل في السلطنة، وإعطاء زخم متسارع لمشروع زراعة المليون نخلة في سبيل تحقيق أهدافه التي تم إطلاقه من أجلها، وكذلك تحقيق أولوية الأمن الغذائي للسلطنة التي تسعى الوزارة إلى ترسيخها.

وأضاف أن ذلك سيُعزز من إنتاج مركز الزراعة النسيجية التابع للوزارة، وذلك بزيادة إنتاج فسائل النخيل من الأنواع المرغوبة وذات المردود الاقتصادي العالي؛ من أجل توزيعها على المزارعين لإنشاء حقول ذات عائد اقتصادي، وإحلال النخيل المعمرة غير التجارية بأخرى ذات عائد تجاري لتسريع وتيرة مشروع المليون نخلة وتحقيق الاستفادة القصوى لجميع الأطراف.

وحول دور الشركة العُمانية للاستثمار الغذائي القابضة في المشروع، أوضح طارق بن علي العامري رئيس مجلس إدارة الشركة أن النقلة المصاحبة لهذا المشروع تتضمن قيام الشركة العُمانية للاستثمار الغذائي القابضة بتقييم المزارع القائمة الخاصة بالمشروع تمهيدا لتحويلها إلى مراكز ربحية مستقلة تدار بكفاءة، من أجل استقطاب شركات القطاع الخاص لإدارتها وتحقيق مردودات اقتصادية جيدة منها.

كما ستقوم الشركة كذلك بشراء ما سيُنتجه المزارعون المشاركون في المشروع من محاصيل التمور من أجل إكمال سلسلة القيمة الاقتصادية وضمان استدامة المشروع عبر مختلف مراحل الإنتاج.

سلطنة عمان تكتسي بالأخضر

مبتسمون رغم قلة ذات اليد

تحديات تواجه مفاوضات تونس مع صندوق النقد الدولي

إصلاح الدعم وزيادة أسعار المواد الأساسية يثيران الاحتقان الشعبي

تواجه المفاوضات الجديدة لتونس مع صندوق النقد الدولي تحديات وضغوطا كبيرة، حيث يشكك خبراء في قدرة الحكومة على الالتزام بالإصلاحات التي يطلبها المانحون، لاسيما المتعلقة بالدعم وأسعار المواد الأساسية في ظل انخرام المالية العمومية وارتفاع الدين العام ما يعمّق مخاوف عدم قدرة البلاد على الإيفاء بتعهداتها.

تونس - تعود تونس المثقلة بالديون للمرة الرابعة خلال عقد للتفاوض مع صندوق النقد الدولي سعيا للتوصل إلى اتفاق على ثلاث سنوات والحصول في العام 2021 على 3.3 مليار يورو مقابل وعد بإصلاحات يبدو الالتزام بها أصعب من السابق.

وبعد سنوات من الصعوبات الاقتصادية وسياسة إدارية قصيرة المدى فاقمت تداعيات جائحة كورونا الأزمة في البلد الصغير في منطقة شمال أفريقيا، بعد أن تجاوزت ديونه الخارجية سقف 100 مليار دينار (نحو 30 مليار يورو) أي ما يفوق مئة في المئة من إجمالي الناتج الداخلي.

وتونس مطالبة بسداد ديون قيمتها 4.5 مليار يورو خلال العام 2021.

كما أنها بحاجة إلى 19 مليار دينار (حوالي 5.7 مليار يورو) للإيفاء ببنود ميزانيتها للعام 2021، في ظل أزمة اجتماعية واقتصادية مع تراجع كل المؤشرات.

فقد سجل الاقتصاد التونسي خلال 2020 تراجعا تاريخيا للناتج الداخلي الخام ناهز 8.9 في المئة.

وقال الخبير ووزير الاقتصاد السابق حكيم بن حمّودة "تتضاف تداعيات الجائحة إلى عجز القطاع الحكومي المتزايد منذ عشر سنوات وإلى نظام تنموي يعتمد على يد عاملة بخسة"، ولم يعد يلبي الاحتياجات منذ تسعينات القرن الماضي. ويضيف بن حمّودة أن الوضع "مقلق للغاية".

ويقدر صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد التونسي سيسجل نموا بنسبة 3.8 في المئة خلال 2021، لكن استمرار الجائحة قد يلقي بثقله على نهوض الاقتصاد ويؤخره.

ويزور وزير المالية علي الكعلي واشنطن خلال الأسبوع الحالي برفقة وفد من المستشارين ومحافظ البنك المركزي، لمباشرة مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد، وعقد لقاءات مع ممثلين عن البنك الدولي ومسؤولين في الإدارة الأميركية الجديدة للحصول على دعم للقرض.

وأفاد مكتب رئاسة الحكومة الأحد أن تونس تأمل في خط تمويل في شكل قروض على ثلاث سنوات ستناقش قيمتها خلال المفاوضات.

وحصلت تونس بعد الثورة في العام 2013 على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 1.7 مليار دولار على سنتين، وفي 2016 على 2.8 مليار دولار على أربع سنوات.

وتوقع المستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة عبدالسلام العباسي أن تحصل تونس بموجب الاتفاق الجديد على 3.3 مليار يورو للعام 2021 من صندوق النقد الدولي بشكل أساسي وكذلك من مانحين دوليين ومستثمرين.

وفي المقابل، لم ترشح معلومات بخصوص ملف الإصلاحات التي ستعتمدها تونس وخصوصا تلك المتعلقة بالميزانية العامة مقابل تلك المساعدات، علما أن جزءا كبيرا من تلك التي أدرجت في إطار الخطط السابقة لم يتحقق، بدءا بتحسين إدارة المؤسسات العامة.

وتشكك الأوساط الاقتصادية في صعوبة الالتزام بهذه الإصلاحات، التي تطرح الكثير من تحديات اجتماعية ونقابية في ظل وضع اقتصادي وسياسي مأزوم.

عبدالسلام العباسي

الحكومة ستتنازل عن حصصها الصغيرة في شركات غير استراتيجية

حكيم بن حمّودة

تداعيات الجائحة تضاف إلى عجز القطاع الحكومي المتزايد

وقعت الحكومة نهاية مارس على اتفاق مع الاتحاد العام التونسي للشغل (النقابة العمالية المركزية) للشروع في مخطط إصلاحات يشمل سبع مؤسسات حكومية من بينها "الخطوط الجوية التونسية" و"الشركة التونسية للكهرباء والغاز".

ويقول العباسي إن الحكومة "تريد إعادة هيكلة الشركات العامة الاستراتيجية وتمويل ذلك من خلال التنازل عن حصصها الصغيرة في شركات غير استراتيجية".

لكن أكثر الملفات الساخنة اجتماعيا هو صندوق الدعم الذي يدعم أسعار النفط والمئات من المواد الأساسية كالخبز والحليب والسكر.

ودعا صندوق النقد الدولي في السابق الحكومة التونسية إلى تغيير سياسة منظومة الدعم وجعلها مخصصة فقط لمن يحتاجها من المواطنين. ومنذ 2020، وضعت الحكومة نظاما لمراجعة أسعار البترول أفضى إلى زيادات متكررة مؤخرا.

واعتبارا من الربع الثاني من هذه السنة، تتجه الحكومة إلى تغيير نظام الدعم تدريجيا وعلى مدى سنتين وتوجيهه للفئة الاجتماعية المستهدفة من خلال مساعدات مالية مباشرة.

لكن زيادة أسعار المواد الأساسية مسألة حساسة جدا في ظل الاحتقان الاجتماعي، ويُخشى أن تؤدي إلى احتجاجات على غرار ما حصل في العام 2018 حين حركت إجراءات التقشف التي تم تبنيها في تلك السنة حالة من التعبئة القوية ودعوات من المجتمع المدني لإعادة جدولة الديون بدلا من الاقتراض مرة أخرى.

أكد رئيس الحكومة هشام المشيشي السبت أن "هذه المحاولات لإنقاذ الاقتصاد الوطني هي الفرصة الأخيرة"، مشددا على ضرورة الوحدة الوطنية للخروج من الأزمة، في حين لا يوفر المشهد السياسي المجزّأ والصراع القائم بين الحكومة والرئاسة والبرلمان مناخا مناسبا أو يتيح الوصول إلى توافقات يطالب بها المانحون الدوليون كشرط أساسي.

ولا تقترح الحكومة إمكانية تخفيض فاتورة رواتب القطاع العام التي تتجاوز 17 في المئة من إجمالي الناتج المحلي ويعتبرها المانحون مفرطة، وتقترح بدلا من ذلك تحسين أدائه.

ويبدي حمودة أسفه لأن صناع القرار التونسيين وبالتنسيق مع صندوق النقد الدولي وضعوا احترام أهداف الميزانية كأولوية، من دون تطوير إصلاحات هيكلية في موازاة ذلك لإنعاش الاقتصاد.

ومع أنه يرى أن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي أمر عاجل بالنظر إلى الوضع الحالي، يحذر من أن "هناك خطرا كبيرا هو السيناريو اللبناني، حين لا تعود الحكومة قادرة على الإيفاء بتعهداتها".

ولا يستبعد خبراء خطر الإفلاس في البلاد التي تشهد عجزا اقتصاديا متواصلا، مؤكدين أن الاقتصاد يدفع منذ سنوات كلفة باهظة جراء الأزمة السياسية، مع حاجة الدولة إلى اقتراض ما لا يقل عن 6 مليارات دولار من السوق الدولية لتسيير النفقات العامة.

وتحتاج تونس إلى ما يزيد عن 18.5 مليار دينار (6.82 مليار دولار) لتحقيق التوازن بين نفقاتها ومواردها، بعد أن بلغ عجز الموازنة 7.3 في المئة من الناتج المحلي.

وحذّر خبراء من عدم قدرة الدولة على التعامل مع الديون الخارجية من المانحين الدوليين وضعف المنظومة المصرفية بالبلاد، علاوة عن صعوبة تغطية النفقات الداخلية للمؤسسات والمواطنين.

وكان نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بالحاج، قد أكد في وقت سابق أن الوضع الاقتصادي في تونس متأزم ويكاد يكون كارثيا، مرجحا أنه قد يتجه بالبلاد إلى السيناريو اللبناني.